

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2009/1
13 March 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

تقرير

اجتماع الخبراء نحو الإنصاف في السياسات الاجتماعية الحضرية:

الدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية

بيروت، ٢٠-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

موجز

نظمت شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) اجتماع الخبراء نحو الإنصاف في السياسات الاجتماعية الحضرية: الدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية في إطار برنامج عمل فريق السياسات الاجتماعية والمدينة. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع عرض الإطار المقترن للدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية، وذلك للأغراض التالية:

(أ) استطلاع رأي الخبراء حول إطار المؤشرات المقترن في الدليل وحول مختلف مكوناته وسبل تحسينه. وتناول الخبراء في بحوثهم وعروضهم ومناقشاتهم المشاكل المعقدة التي ستراقبها المراسد الحضرية، وتتناولوا مسار السياسات الاجتماعية فيما يتصل بعلاقتها بالتنمية الحضرية المستدامة؛

(ب) تعزيز المعرفة بأوضاع البلدان العربية، لاسيما مفهوم السياسات الحضرية وديناميات التركيبة الحضرية فيها، والمسائل المرتبطة بـ "مؤسسة" المراسد الحضرية، وذلك من خلال إجراء البحوث والتوصيل إلى نتائج جديدة.

وقع الاجتماع في يومين. وتناولت المداخلات في اليوم الأول وورش العمل المعقدة في اليوم الثاني ثلاثة محاور رئيسية، هي: (أ) الدليل الاجتماعي؛ (ب) السلطات المحلية؛ (ج) المراسد الحضرية القائمة في البلدان العربية. وانتهت الجلسات وعددها خمس إلى مجموعة من المقترنات الواردة في سياق التقرير.

المحتويات

الصفحة الفقرات

٣ ٤-١ مقدمة.....

الفصل

٤ ٥ أولاً- التوصيات.....

٤ ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات

٤ باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا والمونئ

٤ ٣٨-٦ ثانياً- محاور البحث والمناقشة.....

المحور الأول: الدليل الاجتماعي

٥ ١٤-٧ ألف- المدخلات: أساليب الدليل الاجتماعي و هيكله

٦ ٢٠-١٥ باء- ورشة العمل

المحور الثاني: السلطات المحلية

٨ ٢٤-٢١ ألف- المدخلات: دور السلطات المحلية في تتنفيذ سياسة الاستدامة
الاجتماعية والحكم

٩ ٢٩-٢٥ باء- ورشة العمل

المحور الثالث: المراسد الحضرية القائمة في البلدان العربية

١٠ ٣٣-٣٠ ألف- المدخلات: تجارب المراسد الحضرية المحلية والإقليمية
والربط فيما بينها

١١ ٣٨-٣٤ باء- ورشة العمل

١٢ ٤٩-٣٩ ثالثاً- تنظيم الاجتماع

١٢ ٣٩ ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

١٢ ٤٨-٤٠ باء- الافتتاح

١٥ ٤٩ جيم- الحضور

١٦ المرفق - قائمة المشاركين

مقدمة

١- شهدت العقود الأخيرة ازدياداً ملحوظاً في إجماع الخبراء وأصحاب القرار على أن المدن باتت تتحول إلى مراكز أساسية للفورة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على حساب الدول-الأمم. ويمهد هذا الوضع الجديد الطريق أمام بروز الكثير من الفرص الهامة للتنمية الحضرية. غير أن هذه الفرص تتقوض بفعل عدد من التحديات القوية التي تهدد نوعية الحياة في المستوطنات الحضرية، مثل تزايد الفقر وانتشار الأحياء الفقيرة، وتدهور نوعية البيئة الحضرية، وتزايد العنف والتوترات الاجتماعية والعرقية والدينية والثقافية، واستمرار التفتت في نسيج المدن.

٢- وتعتبر المراصد الحضرية أدوات فريدة للمراقبة والرصد، وهي تعمل على جمع البيانات وتطوير المؤشرات وتنفيذ التحليل الاجتماعي. ويمكن أن تكون محصلة عملها باللغة الأهمية بالنسبة لواضعي السياسات، نظراً إلى أنها تساعد على فهم المشاكل الحضرية وتحديد اتجاهات التحضر ورصد السياسات الحضرية، من خلال أطر تحليلية مركبة.

٣- وتواجه المراصد الحضرية مجموعة من التحديات، أبرزها:

(أ) إدراج تحليل السياسات العامة والحضرية ضمن أطر المؤشرات التي تستعملها المراصد الحضرية، وأبحاثها؛

(ب) تحديد عدد من المؤشرات المفيدة في تحليل السياسات العامة والحضرية، واحتمال إضافتها إلى المؤشرات المعتمدة في "الموئل" وغيره؛

(ج) تحديد المنهجيات اللازمة لجمع البيانات المتصلة بالمؤشرات؛

(د) تحديد مدى فائدة المؤشرات بالنسبة للمهام التي يضطلع بها أصحاب المصالح المختلفون، سواء على المستوى المركزي أو المحلي؛

(هـ) تحديد كفاءة المؤشرات في تلبية احتياجات المستخدمين ومعالجة قضيائهم الملحة في الحاضر والمستقبل؛

(و) تطوير مؤشرات موحدة للمدن العربية، بالتشاور مع مختلف المستخدمين والتعاون معهم في المستقبل.

٤- ولذلك، يُعد الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية دليلاً منهجاً يرمي إلى مساعدة المراصد الحضرية في منطقة الإسكوا على بناء أطراها الخاصة لتحليل مؤشراتها. وتساعد هذه الأطر في توضيح المشاكل الاجتماعية الكبرى ومختلف الاتجاهات الاجتماعية الحضرية، وتقترح إطاراً مناسباً لرصد السياسات الحضرية المطبقة، وذلك في ضوء المبادئ التي من شأنها أن تؤدي إلى نماذج أكثر استدامة للتنمية.

أولاً- التوصيات

٥- خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات العامة والمتصلة بالدليل الاجتماعي للمرافق الحضرية، وأنواع المرافق الحضرية الموجودة في المدن العربية، وعلاقة هذه المرافق بالهيئات والسلطات الحكومية. ووجه الحاضرون توصياتهم إلى الحكومات وإلى الوكالات المعنية في الأمم المتحدة.

الف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات

- (ا) حث الحكومات على دعم المرافق القائمة وإنشاء مراقب جديدة؛
- (ب) حث صانعي القرار والحكومات المحلية والبلديات على عقد الاجتماعات وتبادل الخبرات ومقارنة التشريعات والقوانين التي تحكم آليات الرصد والتخطيط والتنفيذ في مجالات التنمية الاجتماعية؛
- (ج) تشبيك المرافق الحضرية لتبادل الخبرات والتنسيق لإيجاد منهجيات موحدة في المنطقة العربية.

باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا والموئل

- (ا) إعداد الدراسات عن حالة المرافق القائمة في المنطقة من الناحية المالية والإدارية والقانونية، لتحديد التجارب الناجحة وتعديدها؛
- (ب) إجراء دراسات ميدانية حول علاقة المرافق الحضرية والسلطات المحلية في عملية إدارة العمران؛
- (ج) عقد ورش عمل للخبراء من أجل مناقشة تفاصيل الدليل الذي تقرره الإسكوا وفصوله؛
- (د) تنفيذ بعض التطبيقات العملية مع شركاء التنمية والسلطات المحلية، لاختبار منهجية الدليل المقترن؛
- (ه) التعاون بين الإسكوا والموئل والمنظمات العربية المعنية من أجل البحث في حالة المرافق الحضرية العربية القائمة، وتحفيز المواطنين وتوعيتهم حول أهمية المرافق الحضرية، واستخدام المؤشرات في التخطيط الحضري وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (و) نشر الإعلانات والمواد الإعلامية الأخرى التي تشير إلى أهمية إنشاء مراقب حضرية في المدن العربية.

ثانياً- محاور البحث والمناقشة

٦- تناولت المداخلات التي قدمت في اليوم الأول من الاجتماع وورش العمل التي نظمت في اليوم الثاني منه ثلاثة محاور رئيسية، هي: (ا) الدليل الاجتماعي؛ (ب) السلطات المحلية؛ (ج) المرافق الحضرية القائمة في البلدان العربية.

المحور الأول - الدليل الاجتماعي

ألف- المدخلات: أساليب الدليل الاجتماعي و هيكله

١- تحليل السياسة الاجتماعية و علاقتها بمكونات الإطار: المستويات والمحددات والمؤشرات

٧- قدم السيد جوزف سلمون، الخبير في التنمية المحلية والحضارية والسياسات الاجتماعية، عرضاً عن علاقة السياسة الاجتماعية بمكونات الإطار المنهجي المقترن في الدليل. وكان الغرض الرئيسي من هذا العرض تحديد مدى فعالية الإطار في رصد السياسات الاجتماعية في المجال الحضري. واختار السيد سلمون لهذا الغرض سياسة المشاركة الشعبية في عملية الاستدامة الاجتماعية والمقتبسة من فرنسا. وأنهى السيد سلمون عرضه بتوزيع البارامترات على الإطار المقترن في الدليل وربطها بالمؤشرات المتصلة بالسياسة والاستدامة، وذلك للدلالة على مدى فعالية الدليل الاجتماعي في رصد السياسات العامة ومجالات تطبيقها في المدينة. وأشار كذلك إلى أن المنهجية المتبعة في الدليل تطلب تعريفاً للسياسات العامة واستبطاطا علمياً لها، من خلال التركيز على عناصر تطبيقها الفعلي وفقاً لمجموعة من المحددات والمستويات.

٨- وقد حددت تلك العناصر وفقاً لمجموعة محددات، وحوّلت إلى مؤشرات لاستخدامها في الدليل المقترن، وهي تقوم على تحديد السياسات العامة. وعرف السيد سلمون هذه السياسات بأنها رؤية اجتماعية تسعى إلى تحقيق نظام اجتماعي أكثر إنصافاً عبر وضع آليات وأدوات إدارية ومالية وقانونية من جهة، وأنها ترتكز على "مرجع" يحدد إطارها الجغرافي والاجتماعي من جهة أخرى. و"المرجع" حسب السيد سلمون هو عبارة عن هيكل وأبعاد. وأما الهيكل، فيتألف من بيانات ومعلومات وأفراد وقيم. وأما الأبعاد، فهي ثلاثة: (أ) بعد الإدراكي، وينطوي على عوامل التغيير وعناصر تحليل المشاكل (التحديات والمشاكل والأهداف)؛ (ب) بعد الحضاري، وينطوي على القيم الأساسية لحل المشاكل (الدعائم والقوانين)؛ (ج) بعد الآلي، وينطوي على القوى السياسية الفاعلة وأدواتها في تصميم السياسات (الأفراد المعنيون والآليات المعتمدة والإمكانيات البشرية والمادية).

٩- وأكد السيد سلمون أنه يمكن تحليل السياسات الاجتماعية عبر دراسة أو متابعة مكونات الإطار المقترن في الدليل (المستويات والمحددات والمؤشرات)، إذا أعطيت معنى حقيقياً يأخذ في الاعتبار كل أبعاد السياسة العامة، خصوصاً بعد الإدراكي والحضاري والآلي. ويرى السيد سلمون أن هذه الأبعاد كفيلة بإضفاء معنى علمي ومتكملاً على مكونات الإطار، وقدرة وبالتالي على توفير منهجية عمل تسمح بالتماس المشاكل والتحديات الحقيقة لكل مجتمع، حسب المكان والزمان.

٢- التحليل المقارن لأنواع أطر المؤشرات كأداة للرصد والتحليل

١٠- قدم السيد جهاد فرح، الأستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية، عرضاً تناول فيه الأطر المستخدمة في المراسد العالمية، مشيراً إلى نقاط القوة والضعف في المؤشرات التي تستخدمها. ويرى السيد فرح أن الدليل يتناول مؤشرات تتوزع على محددات ومستويات تتقاطع مع السياسة الاجتماعية الحضرية على صعيد التمكين والعدالة البيئية والحكم الرشيد، من جهة، وحالة القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها، من جهة أخرى.

١١ - وتناولت مداخلة السيد فرح المقاربات والمؤشرات والأطر التالية: (أ) المقاربة التي ترتكز على السياسات (المرصد العالمي للمؤل)، (ب) المقاربة التي ترتكز على القطاعات (اقتصادية وخدماتية)، (ج) المقاربة التي ترتكز على النسق (إدارية). وأشار السيد فرح إلى أبرز المؤشرات، وهي: (أ) مؤشرات الأداء؛ (ب) مؤشرات القضايا؛ (ج) مؤشرات الاحتياجات. ويعرف السيد سلمون الأطر بأنها هيكل تنظيمية للمؤشرات، تقوم بربط المفهود منها بالموضوع الواجب قياسه وأدائه. وتختلف مكانة الأطر حسب تركيبتها ومنهجياتها. ويعود الفرق الأساسي بينها إلى اختلاف مفهوم التعاطي مع القضايا المقرر قياسها من قبل المرجعية المختصة ومقاربة أبعادها وترتبطها. وأعطى السيد فرح أمثلة عن مجالات استخدام الأطر وناقشه كلا منها. وأكد أن الإطار الذي يقترحه الدليل يخدم الغرض منه، أي تحليل السياسات العامة الحضرية في خدمة تحقيق الإنصاف والتنمية المستدامة التي تكون بطبعتها شاملة وعابرة للقطاعات.

١٢ - وبعد ذلك، قدم السيد محمد عبد السلام، المشرف العام على المرصد الحضري في أمانة محافظة جدة، عرضا حول تجربة مرصد مدينة جدة. وأشار إلى أن المسح الأخير شمل واقع حوالي ١٢ ألف أسرة واحتياجاتها. وأشار إلى أهمية توفير معايير قياسية متفقة عليها مسبقاً للمقارنة، مثل الحد الأدنى للفقر والاحتياجات الأساسية للأسر حسب مناطق السكن.

٣ - تحليل السياسة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاكل الحضرية كمشكلة الفقر الحضري

١٣ - وتحدث السيد أديب نعمة، المستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن أهمية الدليل الاجتماعي لرصد المشاكل الحضرية، لاسيما الفقر الحضري على المستوى المحلي. وشدد على أن المراصد هي أداة لخدمة المؤسسات والسلطات المحلية. ولذلك، على كل مرصد أن يتعامل مع المشاكل الحضرية على طريقته الخاصة، كما أنه لا يمكن تطبيق المؤشرات العالمية على المستوى المحلي. ونظراً إلى غياب إطار عام لعمل المراصد وأدواتها مع السلطات المحلية، يمكن للمراصد أن تتعامل مع المشاكل الحضرية على نحو مباشر يعكس خصوصيات المنطقة وحجمها. وتطرق السيد نعمة إلى ضرورة توعية الجهات الرسمية حول أهمية رصد المعلومات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقر الحضري.

٤ - مناقشة عامة

١٤ - وتناقش الخبراء بشأن عدد من المواضيع ذات الصلة، منها النقص في عدد المراصد القائمة في المدن العربية، وال الحاجة إلى إنشائها في أكثر من ٤٠ مدينة عربية، ويتمثل عملها في تجميع البيانات والمعلومات حول البيئة والحكم الصالح وغيرها، حسب المناطق. وتركزت المناقشات كذلك على ضرورة رفع مستوى وعي صانعي القرار وإقناعهم بأهمية إنشاء المراصد الوطنية والتنسيق فيما بينها.

باء- ورشة العمل

١٥ - أثيرت في سياق هذا المحور أسئلة عامة حول الدليل الاجتماعي، ودارت نقاشات حول أنشطة المراقبة والرصد وأدوات المراقبة. وانتهت النقاشات إلى عدد من المقترنات والاستنتاجات.

١ - تساؤلات عامة حول الدليل

١٦ - أثيرت في سياق هذا المحور أسئلة عامة حول الدليل الاجتماعي، لاسيما بشأن ما يلي:

- (ا) كيفية ضمان أن تكون المنهجية المقترحة قادرة على خدمة هدف الدليل بطريقة شاملة؛
- (ب) كيفية ضمان أن يقدم الهيكل المقترح للإطار، بمكوناته وبارامتراته، وصفاً شاملاً وكاملاً للظواهر قيد الدراسة، وأن يخدم عملية وضع السياسة الاجتماعية؛
- (ج) كيفية تعزيز جمع البيانات من دون خسارة الأهمية العامة للمؤشرات.
- ٢ - أنشطة المراقبة والرصد
- ١٧- خلص المتناقشون إلى أن أي نشاط من أنشطة المراقبة يتطلب ما يلي:
- (ا) تحديد بعض التوقعات و/أو المعايير المتصلة بأحد مجالات الرصد، أي التنمية المستدامة في حالة المراصد الحضرية؛
- (ب) الإلمام بأداء أحد النظم الرسمية القادر على تحقيق هذه النتائج، مثل الآليات الحضرية أو السلطات المدنية والبلدية؛
- (ج) إمكانية التدخل في أداء النظام القائم لإجراء تغييرات أو تصحيحات عليه، وذلك بهدف صنع القرارات أو وضع السياسات؛
- (د) القدرة على متابعة عملية المراقبة بحد ذاتها.

٣ - أدوات المراقبة

- ١٨- اتفق الخبراء على أن القيام بأي من أنشطة المراقبة يستلزم الإلمام بأدوات المراقبة، وتشكل أطر المؤشرات أحد الأمثلة على هذه الأدوات. ويقدم الإطار المقترن في الدليل بارامترات مختلفة يعتقد المشاركون أنها أساسية في إجراء تحليل مفيد لأبعاد المشكلة (مثل الفقر الحضري على سبيل المثال).

٤ - مقترنات

(ا) تسمية الدليل

- ١٩- إن تسمية "الدليل الاجتماعي" هي تسمية عامة قد لا تتفق مع المجالات المتخصصة التي يتناولها الدليل. ولذلك، بحث المشاركون في مقترن إعطاء الدليل تسمية "دليل الإنفاق الحضري"، غير أن هذا المصطلح لم ينل قبولاً. وأما التسمية الثانية المقترنة، "دليل المدينة للتنمية"، فمقبولة لتوسيع فكرة الدليل، شأنها شأن تسمية "دليل المراصد الحضرية للتنمية".

(ب) الأهداف المنهجية للدليل

- ٢٠- دار نقاش حول ضرورة أن يضع الدليل أدوات منهجية للتحليل وأن تعتمدتها جميع المراصد الحضرية. وقد أثبتت المنهجية المقترنة (مستوى - محدد - مؤشر) فعاليتها فيما يتعلق بعده مواضيع

حضرية. ودار النقاش كذلك حول اعتبار أن الدليل هو بمثابة خريطة طريق، وأنه يعتمد توجيهات وليس وصفات أو قوانين تفرض من أعلى. ومن هنا ضرورة أن يكون دليلاً مرجحاً وأداة للنقاش ولطرح الأفكار فيما بين جميع الفاعلين والمعنيين، خصوصاً وأن نصه المرن وماهيته يجعلان منه أداة تنفيذية وتمكينية فيما يتعلق بالمراسد الحضرية.

المحور الثاني - السلطات المحلية: تنفيذ سياسة الاستدامة الاجتماعية والحكم

ألف- المدخلات: دور السلطات المحلية في تنفيذ سياسة الاستدامة الاجتماعية والحكم

١- الحكم الحضري باعتباره إطاراً لعمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها

٢١- تناول السيد مصباح رجب، رئيس قسم التخطيط المدنى في الجامعة اللبنانية، التجارب اللبنانية في مجال المشاريع العمرانية، في عرضه المعنون "الحكم الحضري باعتباره إطاراً لعمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها استناداً إلى مبدأ الاستدامة الاجتماعية والخصوصية المكانية". وأشار السيد رجب إلى غياب الإطارين الإداري والتلفيزي في مهمة تحديد الاحتياجات ووضع الخطط الإنمائية والمساعدة في صنع القرار. ورأى السيد رجب أن السلطات المحلية عانت بسبب ذلك من تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع في مجالها البلدي، في غياب أي تنسيق مسبق معها أو فيما بينها، وفي غياب الآليات العملية التي تعطي تلك المشاريع طابع الاستدامة. وأشار السيد رجب إلى الإشكاليات العديدة التي يفرضها هذا الواقع على الجهات السياسية والتخطيطية المعنية بتنمية مناطقها، الأمر الذي يضطرها إلى ابتكار منهجيات جديدة للمساهمة في إيجاد الحلول. وقد في هذا الصدد أمثلة عن مشاريع إعادة إعمار الضاحية الجنوبية بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وإعادة إعمار وسط بيروت. كما طرح أسئلة حول مدى علاقة هذه المنهجيات بالجهات الرسمية، وعن مرونة الآليات القانونية لإعادة استعمالها في مجالات أخرى. وتساءل تحديداً عن مدى جواز استقلالية الجماعات الأهلية في اتخاذ القرارات المتصلة بالضاحية الجنوبية، وعن إمكانية تطوير المنهجيات واعتمادها في استيعاب المشاريع وإدراجها في السياسية الإنمائية المعتمدة لإعادة إعمار وسط بيروت. وخلص السيد رجب إلى ضرورة توفير إطار فعال يمكن تطويرها واعتمادها لاستيعاب المشاريع وإدراجها في سياسة إنمائية مستدامة كذلك المقترحة في الدليل. وأشار إلى ضرورة عقد المزيد من الاجتماعات التي تضع صانعي القرار أمام التحديات القائمة وتشركهم في تطوير الآليات التي تدفع باتجاه التنمية المستدامة وتنفيذها.

٢- الطرائق التنظيمية وطرق اتخاذ القرار عند السلطات الحضرية

٢٢- قدم السيد دارم البصام، المستشار السابق لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضاً بعنوان "عن الأسواق الحاكمة لهياكل وأنماط اتخاذ القرار لدى السلطة الحضرية في البلدان العربية: تحديد المحتملات والأساليب والأثر على الاستدامة الاجتماعية". وطرح السيد البصام مسألة أساسية، هي كيفية فهم عملية صنع القرار لدى السلطات الحضرية، وذلك باعتبار المدينة نسقاً مؤسسيّاً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ذا سلوك دينامي متغير. ويتعين، من جراء ذلك، أن تعطى عملية الرصد وزناً لعنصر الزمن للتعرف على بعد الاستدامة. ثم تطرق إلى نقاط ضعف جميع الأسواق المطروحة للبحث والقائمة في المنطقة العربية، وأبرزها:

(أ) فيما يتعلق بالنسق المؤسسي: (١) ضعف استقلالية الإدارات المحلية في اتخاذ القرار وغياب الامرکزية. ويقال ذلك من كفاءة العمل المحلي وفعاليته، ويلغي دور المبادرات الذاتية والمشاركة الشعبية في صنع القرار؛ (٢) غياب التنسيق الأفقي والرأسي في عملية التخطيط بين المحافظات والوزارات المعنية بالخطيط القطاعي، وكذلك بين المحافظة والمدن والبلديات التابعة لها؛ (٣) عدم وجود نماذج وخطط واضحة تحدد على ضوئها الاحتياجات من سكن ومواصلات وبني تحتية وإمكانات التوسع المستقبلي؛ (٤) ضعف البيئة التمكينية لعمل القطاع الخاص، وعدم وجود علاقة تشاركية قوية بينه وبين السلطات المحلية؛

(ب) فيما يتعلق بالنسق الاقتصادي: (١) ضعف قدرة إدارات المدن والبلديات على التمويل الذاتي واعتمادها على السلطة المركزية، الأمر الذي يضعفها كجهة صانعة للقرار؛ (٢) التفاوت في مستويات توفير الخدمات العامة والمرافق داخل المحافظات، مما يؤثر على توازن عملية التنمية المحلية، وبشكل تحيزاً لصالح المدن الرئيسية؛

(ج) فيما يتعلق بالنسق الاجتماعي: (١) غياب الاستراتيجيات المحلية والبرامج الإنمائية الرامية إلى الحد من الفقر والارتفاع بمستوى المناطق الأقل نمواً؛ (٢) ضعف البرامج الرامية إلى النهوض بالمرأة، لاسيما المرأة الأممية أو التي ترعى الأسرة؛ (٣) ضعف البرامج الخاصة بالقرروض المتاهية الصغر والهادفة إلى تطوير مستويات معيشة الفئات والأسر الفقيرة؛ (٤) ضعف مساهمة القطاع الأهلي في برامج الرعاية الاجتماعية؛

(د) فيما يتعلق بالنسق البيئي: (١) عدم وجود تصور واضح لاستخدامات الأرضي؛ (٢) توسيع التجمعات السكانية العشوائية وغير النظامية حول المدن، وفقدان الحيوية الحضرية في العديد من المدن العربية نتيجة التوسيع العشوائي؛ (٣) تفشي ظاهرة التدهور البيئي نتيجة لتلوث المياه والهواء والتربة، مما يؤدي إلى عدم الاستدامة.

٢٣ - وأشار السيد البصام في معرض المقترنات التي قدمها لمواجهة هذه العوائق إلى ضرورة توفير إدارة محلية فاعلة على مستوى رفيع من الأداء الوظيفي والشفافية في تعاملها مع المواطنين ومع القطاع الخاص، من أجل تأمين بيئة اقتصادية وبنية تحتية مناسبة لتحقيق النمو المستدام.

٣ - مناقشة عامة

٢٤ - تركزت مناقشة المشاركيين على كيفية بناء الهيكلية الازمة لاستدامة المشاريع الجديدة، ومدى إمكانية توفر منهجة يمكن تطبيقها في المناطق المختلفة، علماً بأن البحث في اعتماد منهجة محددة يحتاج إلى المزيد من المتابعة والعمل الميداني لتنصي الحقائق على المستوى المحلي. ومن هنا ضرورة الترويج لفكرة المراسد الحضرية والبحث على إقناع صانعي القرار بأهميتها.

باء- ورشة العمل

٢٥ - دارت نقاشات عامة في إطار هذا المحور حول معرفة آليات الحكم وعملياته، وصنع القرار السياسي، والتنمية المحلية؛ ومعرفة كيفية تأثير الآليات والنظم الاجتماعية والإدارية والسياسية على تحقيق الهدف النهائي؛ ومعرفة المنهجيات التي تعتمدتها السلطات الحضرية في المدن العربية لصنع قراراتها وتنفيذ سياساتها ومراقبتها بما يتاسب مع البيانات الوافية والدققة. وأثيرت بالتفصيل مواضيع الترابط بين

السياسات العامة والتنمية الحضرية، والمرادفات الحضرية، وآليات الحكم الحضري والسلطات المحلية. وخلصت النقاشات إلى تقديم عدد من المقترنات وعرض الاستنتاجات.

١- علاقة السياسات العامة والتنمية الحضرية

٢٦- يشكل الإنفاق أو المساواة والعدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً لأية سياسة اجتماعية حضرية، على خلفية الهدف الأوسع نطاقاً وهو الحكم الحضري والتنمية المستدامة. والعكس صحيح كذلك، أي أن "التنمية المستدامة" هدف رئيسي لأية سياسة اجتماعية حضرية، على خلفية التمازن الاجتماعي والإنسان الأوسع نطاقاً أو "العدالة الاجتماعية".

٢- المرادفات الحضرية

٢٧- أكد الاجتماع على أن أي مشروع يهدف إلى إنشاء مرصد حضري، لا سيما إذا كان مختصاً لمراقبة الظروف الاجتماعية للسكان ورصدها، يتطلب ذكر المعايير التي تحدد الطرف الاجتماعي المطلوب؛ ومعرفة الطرق التي تؤثر بها الآليات الحضرية، إيجاباً أو سلباً، على تحقيق هذه المعايير.

٣- آليات الحكم الحضري والسلطات المحلية

٢٨- تتطلب آليات الحكم الحضري والسلطات المحلية: (أ) معرفة آليات الحكم وعملياته، واتخاذ القرارات السياسية، والتنمية المحلية، وديناميات الحكم المحلي وخصوصياته؛ (ب) معرفة كيفية تأثير الآليات والنظام الاجتماعية والإدارية والسياسية الحضرية، على تحقيق الهدف النهائي، ومعرفة الطرق والأساليب التي تتخذ بها السلطات الحضرية قراراتها في المدن العربية وترافقها بما يتناسب مع البيانات الموثوقة.

٤- المقترنات

٢٩- خلص المجتمعون في سياق هذا المحور إلى عدد من التوصيات، أهمها: (أ) عقد اجتماعات تشاورية، إقليمية ومحالية، تضم متذبذبي القرار على أعلى المستويات، وذلك لمناقشة الآليات المتتبعة وأنماط صنع القرار فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة الاجتماعية؛ (ب) تطوير مؤشرات قادرة على قياس أبعاد الاستدامة الاجتماعية في التخطيط الحضري،أخذة العلاقة مع الواقع المرصود وبذل صنع القرار الحضري في الاعتبار.

المحور الثالث- المرادفات الحضرية القائمة في البلدان العربية

ألف- مدخلات: تجارب المرادفات الحضرية المحلية والإقليمية والربط فيما بينها

١- المرادفات الحضرية: التجارب المختلفة في العالم العربي

٣٠- عرض السيد حاتم طه، أمين المرصد الحضري في أمانة منطقة المدينة المنورة، تجربة أمانة منطقة المدينة المنورة في إنشاء المرصد الحضري وتشغيله، في عرضه المعنون "التجارب المختلفة في العالم العربي والاقتراحات الخاصة حول مأسسة المرادفات وأشغالها". وأشار إلى أهمية الخدمات التي يقدمها المرصد الحضري في إدارة التنمية الحضرية لمتذبذبي القرار حول التنمية العمرانية والاجتماعية والبيئية وقضايا الإدارة المحلية. فالمرصد يحول البيانات الخاصة بكل مجال إلى معلومات تساعده صانعي القرار على اتخاذ القرارات ووضع السياسات اللازمة على جميع المستويات.

٣١ - وأشار السيد طه إلى الهيكل المؤسسي للمرصد الحضري، والذي تشارك فيه فرق من الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الإشراف على عمليات إنتاج المؤشرات ودراستها. وتعلق أهم القضايا التي تم رصدها والبحث فيها منذ إنشاء المرصد في عام ٢٠٠٤ بمجال التنمية الاجتماعية، مثل الارتفاع النسبي في معدل وفيات الأطفال الرضع والفقر وتفاوت مستويات الدخل والاستقرار الأسري. وأما في مجال التنمية العمرانية والإسكان، فقد تمت دراسة قضايا سوء توزيع الخدمات والعشوائيات. وعرض السيد طه قضايا جرائم الأحداث كنموذج لاستخدام المؤشرات في السياسات التنموية. وخلص إلى أن أهم المشاكل التي يواجهها المرصد هي ترجمة قواعد البيانات إلى مؤشرات للاستفادة منها في الحالات المتعلقة بالصحة وفيات الأطفال.

٢ - شبكة المراصد العربية

٣٢ - وقدم السيد علي شبو، رئيس مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مداخلة بعنوان "شبكة المراصد العربية التابعة لـ (موئل - الأمم المتحدة)، بين الأهداف الإنمائية للألفية والبرامج المحلية". وأكد على ضرورة وضع "دليل اجتماعي للمراصد الحضرية" وتشغيل شبكة المراصد العربية المتفق عليها في فانكوفر، استناداً إلى إطار التعاون الإقليمي بشأن المراصد الحضرية. وقد يكون ذلك بالغ الأهمية في المبادرة إلى إدراج المنظور الاجتماعي ضمن صياغة السياسات والإدارة الحضرية المستدامة على مستوى المدينة، وذلك باعتبار أن "الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية" هو الخطوة الأولى في إطار أوسع نطاقاً لتطوير شبكة من المراصد العربية التي تتميز بالكفاءة. ويمكن أن تساعد هذه الشبكة في الارتقاء بتحليل السياسات الحضرية الاجتماعية على المستوى الإقليمي.

٣٣ - وكى تكون شبكة المراصد العربية فعالة في تحقيق مدن أكثر تجانساً وفقاً للتوجهات الجديدة للموئل، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية: (أ) تحديد منهجيات واضحة لجمع البيانات وتحليلها؛ (ب) اتخاذ عمليات وإجراءات محددة نحو مأسسة المراصد الحضرية؛ (ج) بناء إطار للتعاون قادر على تحقيق الانسجام بين عمل هذه المراصد، وذلك لبناء قواعد بيانات هامة على مستوى المدينة والدولة والمنطقة. وأشار السيد شبو أخيراً إلى مؤشر السعادة الذي تتبناه دولة بوتان كدليل على مستوى الحياة. ثم تركزت المناقشة على كيفية قياس هذا المؤشر ومدى فاعليته في البلدان العربية. وجرى كذلك البحث في مشكلة ترجمة قواعد البيانات التي توفرها المراصد الحضرية إلى مؤشرات اجتماعية يمكن الاستفادة منها عند صياغة السياسات الاجتماعية.

باء - ورشة العمل

٣٤ - دارت النقاشات المتصلة بالمراصد الحضرية القائمة في البلدان العربية حول: (أ) المركز المالي والإداري والقانوني لمختلف أنواع المراصد الحضرية القائمة في المدن العربية؛ (ب) علاقة هذه المراصد بالهيئات والسلطات الحكومية، والدوائر العلمية، والمنظمات الرسمية وغير الرسمية؛ (ج) عمليات إعطاء صفة المؤسسات لهذه الأنواع المختلفة من المراصد الموجودة في المدن العربية؛ (د) مستوى التعاون فيما بين المراصد الحضرية في العالم العربي.

٣٥ - وتركزت المسائل التي أثيرت في إطار هذا المحور كذلك على دور المنظمات الدولية في الرصد الحضري، وعلى قضايا المراصد الحضرية العربية. وخلص النقاش إلى عدد من المقترنات والاستنتاجات.

١ - دور المنظمات الدولية في الرصد الحضري

-٣٦ يشكل الدليل جزءاً من البرنامج العالمي للمراسد الحضرية التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والذي أنشئ في عام ١٩٩٩. والدليل هو نشاط سيستمر ويتطور في إطار شراكة مع "مotel - الأمم المتحدة" ومنظمة المدن العربية، بهدف العمل على ترويج فكرة المراسد الحضرية المحلية في البلدان العربية. ويطلب ذلك: (أ) صياغة استراتيجيات حضرية مستدامة، ومراقبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمدن ورصدها؛ (ب) تطوير أداة على المستوى المحلي لمراقبة الأهداف الإنمائية للألفية ورصدتها؛ (ج) تعزيز الأداء البلدي المحلي.

٢ - قضايا المراسد الحضرية العربية

-٣٧ من أبرز القضايا التي تعنى المراسد الحضرية العربية ما يلي: (أ) الموقع المالي والإداري والقانوني لمختلف أنواع المراسد الحضرية في المدن العربية؛ (ب) علاقة هذه المراسد بالهيئات والسلطات الحكومية، والدوائر العلمية، والمنظمات الرسمية وغير الرسمية؛ (ج) إعطاء صفة المؤسسات لمختلف أنواع المراسد القائمة في المدن العربية؛ (د) رفع مستوى التعاون فيما بين المراسد الحضرية في البلدان العربية.

٣ - مقتراحات

-٣٨ خلص المجتمعون إلى عدد من المقتراحات، أهمها:

(أ) ضرورة إعداد دراسة شاملة عن المراسد الحضرية في المدن العربية، بهدف تقويم أدائها، والبحث في المعوقات التي تحول دون تطوير دورها والتثبيك بين الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بهذا الدور. ويعتبر أن يتم ذلك في سياق التعاون المرتقب بين الإسكوا والمotel ومنظمة المدن العربية وغيرها؛

(ب) استضافة بلدية بيروت لورشة عمل حول إنشاء المراسد الحضرية وتطويرها على المستوى المحلي، على أمل أن تساهم نتائج هذه الورشة في إنشاء المرصد المحلي لمدينة بيروت، وأن تشكل مساحة عمل فيها فريق الخبراء على تجميع المؤشرات الحضرية وتحليلها وتصويبها، على نحو يتحقق مع المؤشرات الحضرية كما أعلنتها الأمم المتحدة "المotel".

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

-٣٩ عقد اجتماع فريق الخبراء "تحو الإنفاق في السياسات الاجتماعية الحضرية: الدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية" في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

باء- الافتتاح

-٤٠ افتتح السيد وليد هلال، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية بالإذابة، اجتماع فريق الخبراء حول الدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية، بكلمة رحب فيها بالمشاركين، ونقل إليهم تحيات السيد بدر عمر الدفع، الأمين التنفيذي للإسكوا، وتنبياته لهم بال توفيق. وأكد السيد هلال أن القرن الحادي والعشرين هو قرن المدينة

بامتياز، وأن الوضع القائم يمهد الطريق أمام بروز كثير من الفرص الهامة للتنمية الحضرية. غير أن هذه الفرص قد تتقوض بفعل عدد من التحديات التي تهدد نوعية الحياة في المدن، ومنها: تزايد الفقر وانتشار الأحياء الفقيرة، وندهور نوعية البيئة الحضرية، وتزايد العنف والتوترات الاجتماعية والعرقية والدينية والثقافية، والأهم من كل ذلك استمرار التفتت في "تسريح المدن". ويستوجب التصدي لتلك التحديات اعتماد استراتيجيات ناجعة في السياسات الحضرية والإدارة الحضرية. وكي تنسم السياسات الحضرية بالكافاءة، لا بد من أن تعتمد على أدوات فعالة لتحليل "أداء المدن"، في ظل توفر معلومات دقيقة وحديثة عن أهم العوامل المؤثرة على هذه السياسات وعن أهم مؤشرات الأداء التي تقيس الظروف والاتجاهات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٤١ - واعتبر السيد هلال أن المراسد الحضرية هي أدوات جيدة للمراقبة والرصد، لأنها تعمل على جمع البيانات وتطوير المؤشرات وتنفيذ التحليل الاجتماعي. كما أن دورها على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لواضعي السياسات، لأنها تساعد على فهم المشاكل الحضرية وتحديد اتجاهات التحضر ورصد السياسات الحضرية من خلال أطر تحليلية مركبة. وأشار السيد هلال كذلك إلى أن الإسکوا تهدف بواسطة اجتماع الخبراء إلى مناقشة الأطر المطروحة في الدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية، وأن هذا الدليل يعني بمعنى المراصد الحضرية في منطقة الإسکوا وتفعيل دورها في وضع السياسات الحضرية وتعزيز أطر المشاركة والتفاوض الخاصة بهذه السياسات.

٤٢ - وبعد ذلك، تناولت السيدة ببيان طباره، رئيس فريق السياسة الاجتماعية والمدينة، الكلمة، فرحبت بالمجتمعين، وأشارت إلى أهمية رصد البيانات الازمة وتجمعها لخدمة الإنصاف في السياسات الاجتماعية في المدن العربية، وذلك لغرض الاستدامة. وأشارت كذلك إلى ضرورة اهتمام السلطات المحلية والحكومات بالمراسد الحضرية، من أجل الحصول على المعلومات الازمة للتخطيط السليم.

٤٣ - وأخيراً، قدم السيد ليون تلفزيان، الباحث والخبير في التخطيط المدني والتنمية المحلية، عرضاً عاماً وتفصيلياً حول الدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية. ويقع العرض في جزأين، يتناول الجزء الأول محتويات الدليل، وبالتحديد الأهداف العامة والمعوقات والتحديات القائمة، في حين يتناول الجزء الثاني المناهج الفكرية والتطبيقية للدليل.

٤٤ - وفيما يلي أبرز نقاط الجزء الأول:

(أ) يندرج الدليل في إطار الشراكة القائمة بين المؤئذن ومنظمة المدن العربية والإسکوا منذ عام ١٩٩٩ . ويهدف إلى الترويج للمزيد من المراسد الحضرية وتطويرها كي تكون قادرة على رصد ومراقبة ما تم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية من جهة، وإلى تعزيز الأداء المحلي من جهة أخرى؛

(ب) يتمثل هدف الإسکوا من إصدار الدليل في تصميم السياسات العامة الاجتماعية وتحليلها بشكل أفضل، للحد من عدم الإنصاف وتأمين الاستدامة الاجتماعية؛

(ج) يعني عمل المراسد من معوقات ثلاثة أساسية: (١) طغيان القضايا القطاعية والبيانات المتفرقة على المقاربة المتكاملة وال شاملة؛ (٢) اختلاف المراسد من حيث برامج عملها، فمنها إقليمي ومنها

وطني، إنما نادرًا حضري؛ (٣) غياب الإطار المنهجي القادر على تقديم قراءة متكاملة في العملية الهدفة إلى توطين مؤشرات طورتها مؤسسات عالمية (الموئل) أو قطاعية (اقتصادية)؛

(د) تواجه تفعيل المراصد في منطقة الإسکوا التحديات التالية: (١) توحيد مفاهيم السياسة الاجتماعية وسبل معالجة القضايا الاجتماعية؛ (٢) تعريف القضايا الاجتماعية، وقياسها ومفهومها؛ (٣) فعالية السلطات والإدارات المحلية في تملك السياسات والخدمات من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية؛ (٤) دقة المعلومات وكفاءتها في مساعدة المدن على تقييم قدرتها على إعداد المخططات والتفاوض بشأنها مع الحكومات المركزية؛ (٥) قدرات الإدارات والسلطات المحلية، فنياً وإدارياً، على توطين الأهداف العامة للألفية؛ (٦) قدرة السلطات المحلية على تحقيق الأهداف، وإفساح المجال للمزيد من المشاركة مع المواطنين، وخلق شراكات فاعلة بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٤- وفيما يلي أبرز نقاط الجزء الثاني:

٤٤- تُعرض في هذا الجزء شرائح تمثل المنهج الفكري والتطبيقي المستخدم في الإجابة عن الحاجة إلى الدليل، وعن دوره في تصميم السياسات العامة والتنمية المستدامة، وبالتالي الإنفاق في المدن والحضر. وتبيّن الشريحة الأولى أن الدليل يقع، ضمن سياق أوسع ومتعدد الأطراف، في تراتبية ديناميكية تصب في خدمة صياغة سياسات عامة منصفة، وذلك انسجاماً مع توجهات المؤهل والأهداف الإنمائية للألفية. ويعني ذلك أن الدليل هو إضافة منهجية على ما هو قائم في مجالات المراصد الموجودة والسياسات العامة القائمة. وتصف الشريحة الثانية موقع الدليل وطبيعته، وتشرح روابطه الأساسية وдинامياته، وتبيّن عملية صنع القرار وتنفيذ ومرافقته، فضلاً عن كيفية تفاعل مختلف عناصر العملية مع بعضها البعض. وتحدد هذه الشريحة العلاقة الديناميكية بين الكيان السياسي، مثل البلدية أو أي كيان رسمي آخر من كيانات صنع القرار، وبين أي موقع من موقع الرصد. وتؤكد الشريحة أن الدليل المقترن ليس سوى مجموعة حلقات متسللة في إطار برنامج أوسع نطاقاً تشتراك فيه كيانات أخرى على مقاييس ومستويات مختلفة وترتبط بعضها البعض بواسطة مُتجهاتِ للتبادل والتنفيذ.

٤٧- وتقدم الشريحة الثالثة شكلاً يوضح الفكرة العامة للدليل، لاسيما على صعيد المنظومة والمكونات والمحصلة. فالكيان السياسي الحضري، مثل البلدية أو النظام المحلي، يشكل حلقة الوصل بين المراصد والإدارة الحضرية، ويتصل بالكيانات السياسية العليا بواسطة علاقة ديناميكية. ولا يعبر هذا الشكل فكريًا مختلف مجالات المؤسسات السياسية والإدارة الحضرية والسياسات والمراصد الاجتماعية فحسب، بل يحدد كذلك إطار عملها؛ ويرسم حدود الروابط المنطقية فيما بين عناصر الدليل، من دون أن يعزلها عن باقي الشكل في نطاقه الأوسع، الأمر الذي يعطيها معنى ونتائج واضحة في عملية تحقيق نموذج التنمية الحضرية المستدامة. وتمثل الشريحة الرابعة المنهجية التطبيقية للدليل والمعتمدة من أجل تنمية قدرات المراصد الحضرية في منطقة الإسکوا في نطاقها الأوسع، أي نطاق وضع الأسس اللازمة للانتقال إلى نماذج أكثر استدامة للتنمية. ومن هذا المنطلق، يشكل الدليل إطاراً لنهج مبني على القضايا. ويفكك هذا النهج المشكلة إلى مجموعات من المؤشرات التي تُبلغنا عن الحالة الراهنة للمشكلة بشكل أفضل.

٤٨- واختتم السيد تلفزيان مداخلته مشيراً إلى أن الإطار المقترن يقوم على المشاكل ويكتب هيكلًا متعدد البارامترات. فهو يستخدم فئة المستويات لتفكيك تعدد المشكلة؛ والمحددات الاجتماعية والسياسية استناداً إلى مبادئ نموذج التنمية الحضرية المستدامة؛ ومؤشرات تدل على الوضع الاجتماعي الراهن والسياسات المطبقة

فيما يتعلق بنموذج التنمية الحضرية المستدامة. وأكد على أن الدليل الاجتماعي للمراسد الحضرية هو أداة قيد التطوير في شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا. ويهدف هذا الدليل، أولاً، إلى توفير إطار مؤشرات تساعد على تحليل التحديات الحضرية وتقدير السياسات والتوجهات الحضرية الاجتماعية من خلال منظور جديد للتنمية الاجتماعية؛ وثانياً، إلى تمكين المراسد عبر إرشادات تعزز قدراتها التنظيمية والتحليلية، وتحولها وبالتالي من مجرد جامعة للبيانات إلى هيئات استشارية في مسائل التنمية الاجتماعية الحضرية.

جيم - الحضور

٤٩ - حضر الاجتماع خبراء من بلدان عربية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وخبراء مختصون بالخطيط والرصد الحضري. وتعد قائمة المشاركين مفصلاً في مرفق هذا التقرير.

المرفق (*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

الجمهورية اللبنانية

السيدة ابتسام منير الجوني
اختصاصية في العلوم الاجتماعية
ادارة الاحصاء المركزي
ص.ب.: ٥٢٢٥، بولفار ١٤، القنطراري
شارع الجيش، بناية التجارة والمال، ط ٤-٥
هاتف: ٠٣٧٣١٦٤
فاكس: ٠٣٧٣١٦٠
بريد إلكتروني: ibtissam.jouni@gmail.com

السيدة فيكتوريا زوين
عضو المجلس البلدي، بلدية سن الفيل
هاتف: ٩٦١-٤٨٠٠٤٨
هاتف: ٩٦١-١٥١١٥١٥ (مكتب)
خلوي: ٩٦١-٣-٤٤٢٠٤٠
فاكس: ٩٦١-١-٥١١١٥١٥
بريد إلكتروني: victoria.zwein@sinelfil.org

السيد عبد الله عبد الوهاب
مدير مركز رصد البيئة والتنمية
اتحاد بلدات الفيحاء
طرابلس، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٦-٤٢٤٣٦٤/٤٢٤٣٦٥
خلوي: ٠٣-٦١٣٧٨٠
فاكس: ٠٦-٤٢٤٣٦٥
بريد إلكتروني: alfayhaa@gmail.com

السيدة آني طعمة ثابت
أستاذة جامعية
جامعة القديس يوسف
ص.ب.: ٥٢٠٨-١٣٠٠٠ (مقسم ٥٣٠٧)
هاتف: ٠٣-٤٢١٠٠٠
خلوي: ٠٣-٢٣٦٦٥١
فاكس: ٠١-٤٢١٠٥٥
بريد إلكتروني: annie.tabet@usj.edu.lb

السيد جهاد فرح
أستاذ محاضر، الجامعة اللبنانية
بنية حداد، شارع كليم نصو
خلوي: ٧٠-٨٢٨٦٣٦
بريد إلكتروني: jihadfarah@gmail.com

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة مي عصفور
مستشار المدير العام للشؤون الخارجية
والتعاون الدولي
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
ص.ب.: ١٧٢١٨، عمان ١١١٩٥
هاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٤٤٣٠٧
خلوي: ٩٦٢-٧٩-٧٣١٣٢٣٦
خلوي: ٩٦٢-٧٩-٥٣٥٠٠٩٤
فاكس: ٩٦٢-٦-٤٦١٨١٠٩
بريد إلكتروني: maiasfour@yahoo.com

مملكة البحرين

السيد عبد الجليل محمد السبع
مهندس مدني أول
وحدة الدراسات الاستراتيجية الإسكانية
وزارة الإسكان
ص.ب.: ٥٨٠٢
هاتف: ٩٧٣-١٧٥٢٨٢٤٩ (مكتب)
٩٧٣-١٧٦٢٠٣١ (منزل)
خلوي: ٩٧٣-٣٩٢٨٣٦٤٥
بريد إلكتروني: jalilalsebea@hotmail.com

سلطنة عمان

السيد سالم بن عديم النبهاني
مدير دائرة الدراسات والتخطيط الطبيعي
وزارة الإسكان
ص.ب.: ٢٢٢، الرمز البريدي ٦٦١ نزوى
هاتف: ٩٩٦٢٦٧٤٧٧
فاكس: ٢٤٦٩٢٧٢٣
بريد إلكتروني: Salim454@gmail.com

السيد زاهر الحديدي
خبير للتخطيط والدراسات، وزارة الإسكان
ص.ب.: ٢٢٦، الرمز البريدي ١٢٢
المعملية الجنوبية
هاتف: ٩٦٨-٢٥٥٤٦٨٨٣
خلوي: ٩٦٨-٩٩٨٨٩٨٨٣
فاكس: ٩٦٨-٢٥٥٤٥٣١٦
بريد إلكتروني: zaher-2@hotmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعنى.

المملكة العربية السعودية

السيد محمد عبد السلام
المشرف العام على المرصد الحضري
أمانة محافظة جدة
هاتف: ٢-٦٤٠٢٠٠٠
خلوي: ٩٦٦-٥٠٥-٦٨٢٢٤٢
فاكس: ٩٦٦-٢-٦٣١٣٢٤١
بريد إلكتروني: miabdul@yahoo.com
السيد حاتم بن عمر بن طه
أمين المرصد الحضري
أمانة منطقة المدينة المنورة
وزارة الشؤون البلدية والقروية
ص.ب.: ١٣١٣ المدينة المنورة
هاتف: ٩٦٦-٤-٨٤١٠٣٥٣
خلوي: ٥٠٥٣١٧٨٧٧٢
فاكس: ٩٦٦-٤-٨٤٠٣٨٨٠
بريد إلكتروني: rwsan@yahoo.com
بريد إلكتروني: rwsan2@hotmail.com

الجمهورية اليمنية

السيدة ياسمين العوضي
وكيل مساعد لقطاع الإسكان
وزارة الأشغال العامة والطرق
ص.ب.: ١٨١٥٠
هاتف: ٩٦٧-١-٥٤٦١٤٠
فاكس: ٩٦٧-١-٥٤٥١٤٧
خلوي: ٩٦٧-٧٣٤١٤٥٥٩٢
بريد إلكتروني: ymnaawadi@yemen.net.ye
بريد إلكتروني: ymnaawadi@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة ريتا زعور
مديرة دائرة علم الجغرافيا
جامعة القديس يوسف
ص.ب.: ١٧-٥٢٠٨ مار مخايل
بيروت ١١٠٤ ٢٠٢٠
هاتف: ٩٦١-١-٤٢١٠٠٠، مقسم (٥١٢٦)
خلوي: ٩٦١-٣-٥٤٠٨٨٨
بريد إلكتروني: rita.zaarour@usj.edu.lb
السيدة ريتا شديد
المرصد الجامعي للإعمار وإعادة الإعمار
في لبنان
ص.ب.: ٥٥-٢٥١، سن الفيل
هاتف: ٩٦١-١-٤٨٩٢٠٦-٤٨٠٥٦ مقسم (٢٦٦)
فاكس: ٩٦١-١-٥٠٠٧٧٩
خلوي: ٠٣-٦٣١٦٤٣
بريد إلكتروني: ritachedid@majal-lebanon.com

السيد مصباح عزمي رجب

رئيس قسم التخطيط المدني في الجامعة اللبنانية
ص.ب.: ١٥-٥٢٤٧
خلوي: ٠٣-٧١٢٠٦٤

بريد إلكتروني: rajabm@cyberia.net.lb

السيدة نينات فاضل نصر

وزارة الأشغال العامة
المديرية العامة للتنظيم المدني
هاتف: ٠٩-٩٢٦٧٧٩
خلوي: ٠٣-٧٣١٩٦٦

بريد إلكتروني: ninasr@idm.net.lb

السيد انطوان جرجي حداد

خبير شؤون التنمية الاجتماعية
رئيس قسم المستوطنات البشرية في الإسكوا سابقاً
بنية الريم، شارع جان دارك، الحمرا
هاتف: ٠١-٧٥٢٣٧٦

جمهورية مصر العربية

السيدة فهيمة الشاهد
رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية
الهيئة العامة للتخطيط العمراني
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
١ ش إسماعيل أباظة، القصر العيني
ص.ب.: ١١٥١٦

هاتف: ٠٠٢-٠٢-٢٧٩٦٢٦٤٣
فاكس: ٢٧٩٢٤٨٩٦
خلوي: ٠١٧-٢٦٧٦٤٦٧/٠١٠-٦٥٧١٥١٦
بريد إلكتروني: fahima_elshahed@yahoo.com

باء - المنظمات الدولية والإقليمية

- السيد جو كريدي**
مسؤول عن البرامج
اليونسكو، قطاع الثقافة
ص.ب.: ٥٢٤٤
هاتف: ٩٦١-١-٨٥٠٠١٣/١٤/٧٥
فاكس: ٩٦١-١-٨٢٤٨٥٤
خلوي: ٠٣-٦٥٥٨٥٣
بريد إلكتروني: j.kreidi@unesco.org
- السيدة دانيا رفاعي**
مديرة برنامج (هابيات)
المدينة الرياضية، المكتب الإقليمي لليونسكو
هاتف: ٠١-٨٥٠٠١٣ .٠١٠١١
خلوي: ٠٣-٢١٤٤٢٢
فاكس: ٠١-٨٢٤٨٥٤
بريد إلكتروني: dania.rifai@undp-lebprojects.org
- السيد أديب نعمة**
مستشار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدعم الفني في الدول العربية
خلوي: ٠٣-٥٦٦٩٧٨
بريد إلكتروني: adib.nehmeh@undp.org
- السيد رودولف غصوب**
خبير في نظم المعلوماتية الجرافية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
صور، دوار جنبلط، مقابل المحكمة الجعفرية
مبني بلدية صور، الطابق الثالث
ص.ب.: ٣٢١٦-١١
هاتف: ٩٦١-٧-٧٤١٢١٧
خلوي: ٩٦١-٧-٨٥٨٧٢٦
فاكس: ٩٦١-٧-٧٤١٢١٧
بريد إلكتروني: grodolphe@idm.net.lb
- السيد علي شبو**
رئيس مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
عبدون الشمالي، شارع عبد الله جسار
بنياً رقم ٤، ص.ب.: ٩٣٠٧٦٦
عمان ١١١٩٣، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٩٢٤٨٨٩ (مقسم ٢٠١)
خلوي: ٩٦٢-٧٩-٦٩٥٣٨٢٠
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٩٣١٤٤٨
بريد إلكتروني: Ali.Shabou@unhabitat.org
- السيد غسان سمان**
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام
منظمة المدن العربية
ص.ب.: ٦٨١٦٠ كيفان، الرمز البريدي ٧١٩٦٢
هاتف: ٩٦٥-٢٤٨١٦٥٦٧
فاكس: ٩٦٥-٢٤٨١٦٥٤٨
بريد إلكتروني: info@ato.net
magazine@ato.net
- السيد علي ماديبو**
المعهد العربي لإنماء المدن
المملكة العربية السعودية
ص.ب.: ٦٨٩٢ الرياض ١١٤٥٢
هاتف: ٩٦٦-١-٤٨٠٢٩٢٨/٧
فاكس: ٩٦٦-١-٤٨٠٢٦٦٦
بريد إلكتروني: AMadibo@araburban.org
amadibo@araburban.org
- السيد دارم محمد النصار**
مستشار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
سيدي بن سعيد، تونس
هاتف: ٢١٦-٢٤٧٧٤٤٢٤
بريد إلكتروني: darim.albassam@gmail.com

جيم - الخبراء

- السيد جوزيف سلمون**
Expert in local development and
urban and social policies
50 rue chevreul, 69007
Lyon, France
هاتف: ٠٠٣٣٦٠٨٠٢٥٩٤٩
بريد إلكتروني: joe_salamon@yahoo.com
joe_salamon@hotmail.com
jsalamon@grandlyon.org

دال- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

السيد ليون تلفزيان
باحث وخبير في التخطيط المدنى والتنمية المحلية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خلوي: ٩٦١-٣-٦٥٨٤٨٥
بريد إلكترونى: leon.telvizian@hotmail.com

السيد وليد هلال
رئيس شعبة التنمية الاجتماعية بالإنبابة
ص.ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٠٦
بريد إلكترونى: hilalw@un.org

السيدة بيان طبار
رئيس فريق السياسات الاجتماعية في المدينة
ص.ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٢٠
بريد إلكترونى: tabbarab@un.org